

## سوريا: التصييق على حرية التعبير!

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن السلطات السورية دأبت، على مدى الشهور الثمانية عشرة الماضية، على تصعيد الإجراءات الرامية إلى فرض قيود على حرية التعبير. وجاء هذا التصريح بمناسبة صدور تقرير جديد للمنظمة يكشف النقاب عن أن بعض قادة المعارضة وأعضاء مجلس الشعب (البرلمان)، ونشطاء هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات حقوق الإنسان، قد أصبحوا بشكل متزايد هدفاً لعمليات الاعتقال التعسفي ذات الدوافع السياسية.

وأضافت المنظمة تقول "إن حملة الاعتقالات التي استهدفت أولئك النشطاء ومعارضتي الحكومة تثير القلق من احتمال أن يكون هدف السلطات السورية هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء حيث ذلك العهد القريب من تاريخ البلاد والذي كان فيه آلاف الأشخاص من جميع الانتماءات السياسية يُلقون في السجون ويتعرضون في كثير من الأحيان لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والمحاکمات الجائرة والإعدام. بموجب أحكام قضائية وخارج نطاق القضاء".

ويسلط تقرير منظمة العفو الدولية، الذي يقع في 15 صفحة وعنوانه "التصييق على حرية التعبير: اعتقال منتقدين سلميين"، الضوء على حالات 12 شخصاً سُجنوا دونما سبب سوى أنشطتهم السياسية السلمية وانتقادهم للسلطات. ومن هؤلاء الأشخاص النائب رياض سيف، الذي اعتُقل في سبتمبر/أيلول 2001 بعدما نظم ندوة طالب المتحدث المستضاف فيها بالإصلاح السياسي ويجراء انتخابات ديمقراطية؛ وحسين داود، الذي قُبض عليه في ديسمبر/كانون الأول 2000 لدى إعادته قسراً من ألمانيا حيث رُفض طلبه للجوء السياسي، ووُجهت إليه تم تتعلق بالاشتراك في أنشطة الجماعات الكردية في الخارج.

كما يعرض التقرير حالة رياض التُرك، البالغ من العمر 72 عاماً، والذي يُحاكم حالياً أمام محكمة أمن الدولة العليا في دمشق بتهم من بينها السعي إلى تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة. وقد رفضت السلطات السورية، في 19 مايو/أيار 2002، السماح لمندوب منظمة العفو الدولية بحضور جلسات المحاكمة بصفة مراقب، كما رفضت السماح للدبلوماسيين والصحفيين بحضور جلسات المحاكمة.

ومضت المنظمة تقول "إن 'الجرم' الوحيد الذي ارتكبه هؤلاء الأشخاص هو أنهم مارسوا أبسط حقوقهم الأساسية في حرية التعبير، ويتعين إطلاق سراحهم فوراً، إذ ما كان ينبغي أن يُزج بهم في السجون أصلاً". وترى المنظمة أن جميع هؤلاء المعتقلين من سجناء الرأي.

ومن ناحية أخرى، تشعر المنظمة بالقلق من احتمال تعرض بعض هؤلاء المعتقلين للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة، فضلاً عن حرمانهم من الحصول على الرعاية الطبية ومن الاتصال بمحاميتهم وذويهم على وجه السرعة.

كما يساور المنظمة القلق من أن السجناء السياسيين وسجناء الرأي في سوريا قد حُرِّموا من حقهم الأساسي في نيل محاكمة عادلة. وينطبق هذا بوجه خاص على المحاكمات أمام محكمة أمن الدولة العليا التي لا تفي إجراءاتها بالمعايير الدولية لاستقلال القضاء ونزاهته، ولا يجوز الطعن في قراراتها أمام محكمة أعلى.

وأضافت منظمة العفو الدولية قائلةً "ينبغي على السلطات السورية أن تفرج فوراً عن جميع سجناء الرأي، وأن تكفل لمن وُجِّهت إليهم إحدى التهم الجنائية المعترف بها نيل محاكمة تتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة".

وبالإضافة إلى ذلك، أهابت المنظمة بالحكومة السورية أن تتخذ إجراءات تكفل عدم تعرض المعتقلين للتعذيب أو سوء المعاملة على أيدي أفراد قوات الأمن، وأن تصادق على "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" وتعمل على تنفيذ أحكامها.

### خلفية

يوجد في سوريا في الوقت الراهن مئات السجناء السياسيين، ومن بينهم "سجناء رأي".

وقد أعقب انتخاب الرئيس بشار الأسد، في يوليو/تموز 2000، تخفيف القيود على حرية التعبير. وشجّع هذا المناخ الجديد من الانفتاح، والذي يُعرف باسم "ربيع دمشق"، على تأسيس عددٍ من المنتديات السياسية وهيئات المجتمع المدني والجماعات المؤيدة بالديموقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان. إلا إن السلطات السورية بدأت، منذ فبراير/شباط 2001، فرض عددٍ من القيود على أنشطة هذه المنتديات وهيئات المجتمع المدني، قائلةً إنها خالفت تعليمات الحكومة.

\*\*\*\*\*

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف: +966 5566 7413 20 44، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه:

<http://www.amnesty-arabic.org>